افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (11)

سفير عمرو الجويلى
Amr.Aljowaily@gmail.com

بهذا الإصدار الحادى عشر، يبدأ الديوان «عقده» الثانى، نعم فوحدات الزمن هى أمر نسبى وليس مطلق، وليست السنوات الميلادية هى المقياس الأوحد، فهناك، على سبيل المثال لا الحصر، السنوات القمرية كما عهدنا هجرياً فى العالم الإسلامى فى السابق، والعديد من التقويمات الأخرى الأقدم فى منطقتنا وخارجها وهى كلها تستند إلى محددات معيارية تعكس نظاماً قيمياً ومعنوياً أساسه تحديد الهوية والانتماءات. بل أننى، حيث أقيم فى أديس أبابا، تعرفتُ أيضاً على تحديد ساعات اليوم بناءً على تقويم آخر الفارق بينه وبين التقويم «الدولى» ست ساعات كل يوم، وأراه أكثر منطقياً للموضع الجغرافى لأثيوبيا، حيث ساعات النهار والليل مقسمة بالتساوى تقريباً طوال العام، إثنى عشر ساعة لكل منهما، وبالتالى فإن الساعة الواحدة صباحاً هى السادسة «دولياً» باعتبارها كانت، وربما لا تزال إلى حد كبير، هى الساعة الأولى فى الاستيقاظ وبدء النشاط. وكان ذلك مثار جدل فكرى بينى وبين السائق الشاب الشخصى لى، الذى أصبح بعد ذلك صديقاً كونه رفيق الانتقالات داخل العاصمة غالباً، وخارجها نادراً لاستشكاف الطبيعة والمجتمع. وقد أقنعنى بعد طول جدال من جانبي!

إذن، نستهل هذا العقد الثانى من ديوان القراءات الدبلوماسية بعدد ثرى يتعمق أكثر فأكثر فى القضايا الفنية التى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمل الدبلوماسية، فلم يعد كافياً أن يتمتع الدبلوماسى بمعرفة عامة ومدارك واسعة، بل يتعين عليه أن يتخصص ولو بفترات تناوب عبر مشواره المهنى فى قضايا متخصصة فنية، احتلت مكاناً لن تتنازل عنه فى جدول أعمال العلاقات الدولية، الذى هو النطاق المعرفى للدبلوماسى، خاصة من يعمل فى مجال العلاقات متعددة الأطراف.

ونبدأ بمقال الزميل الملحق مروان سعد عارضاً لكتاب حديث حول المؤشرات الحديثة للدبلوماسية الاقتصادية الدولية من تحرير «فنسنت تشارلز» و«على امروزنيجاد». ويعرض لما يتضمنه الكتاب بشأن دور المؤشرات المركبة فى الدبلوماسية الاقتصادية الدولية ومؤشرات الحياة الأفضل لمنظمة التعاون والتنمية و«جيني»، وعدم المساواة الجنسانية و دبلوماسية الطاقة و«بيج ماك» وتحليل مخاطر الدولة ومدركات الفساد والإرهاب العالمى. وهنا لا يسعنا إلا أن نبرز مدى أهمية دراسة منهجيات تلك المؤشرات والتفاعل النشط معها لضمان عدم التحيز القيمى فى تطويرها خاصة أنها تكتسب أهمية متزايدة فى تشكيل الإدراك الدولى للدولة، خاصة عندما ينتج عنها ترتيب عالمى يحظى باهتمام إعلامى الذى ينظر إليه وكأنها نتائج مسابقة «أولمبية» دولية. بالتالى، فإن أى جهد للدبلوماسية فى تشكيل هذه «المقاييس» الدولية والتأكيد على أهمية موضوعية منهاجيتها، فيصبح ذلك مزيج من الدبلوماسية الفنية التى لطالما ركزنا على أهميتها فى هذه الدوواين، لكن أيضاً فى الدبلوماسية العامة أخذاً فى الاعتبار هذه التغطية الإعلامية بل والتفاعل «الجماهيرى» عبر الإعلام الاجتماعى.

وفى ذات السياق «الفني»، نشير إلى قراءة الزميل الوزير المفوض د. عبدالحميد هانى الرافعى لكتاب الدكتور محمد منصور الصاوى المعنون «أحكام القانون الدولى المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية» فينقلنا من مجال الاقتصاد السياسى الدولى إلى القانون الدولى الاجتماعى بادءاً بتعريف المفاهيم وتحديد الاتفاقيات الدولية المستهدفة مكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية والسمات القانونية الجوهرية لتلك الاتفاقيات،

والأجهـزة الدولية الفرعيـة التابعة للأمـم المتحدة والتى تعمل فى مجال مكافحة البعض من الجرائم ذات الطبيعة الدوليـة، وأخيراً دور الأجهـزة الداخلية فى تطبيق القواعد الدولية مع التركيز على منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الأنتربـول). وهنـا نذكـر أن موضوعات القانـون الدولى الاجتماعـى تخضع أيضاً لمؤشرات دولية هى الأخرى، ولا تقـل أهميتها عما سـبق عرضه عن مـؤشرات الاقتصاد السـياسى الـدولى، خاصـة عند توسـيع المفهوم ليشـمل حقوق الإنسـان والمسائل الإنسانية والاجتماعية الدولية. بـل يضاف إليهـا أنهـا بطبيعتها خاضعـة لمعايير قيمية أكثـر تباينـاً حيث تتأثر أيضـاً، بقدر متفاوت، بالأسـس الحضارية و«الأساسات» الثقافية.

ربمـا فى ذات السـياق الفنـى، يأتى التقريـر الخاص بالجلسـة المعنونة «الدبلوماسية متعددة الأطراف والأمن السـيبرانى: ملامح من تجربتـى الأمم المتحـدة والاتحاد الأفريقـى» فى«قمة مصر الدوليـة للتحول الرقمى والأمن السـيبراني»، فيتناول هذا المجال الآخذ فى الأهمية، والذى سـبق تناول جوانب مرتبطة به ربما فى كل ديوان سابق، وهو قضايـا العصر الرقمى وتأثيرها على الدبلوماسـية، فقـد حددنا من قبل أن هنـاك ثلاثة أبعاد رئيسـية وهى التأثـير عـلى السـياق الاقتصـادى السـياسى الجغـرافى، والتأثـير عـلى جـدول الأعمـال والقضايـا، والتأثـير على الأدوات والوسـائل. وقـد ركزت تلك الجلسـة على الجانب الموضوعـى، بمعنى القضايا الدولية المسـتحدثة المتعلقة بالأمن «السيبرانى» المطروحة على جدول الأعمال الأممى والأفريقـى. وتحدث فيهـا الزميل الوزير المفوض باسـم يحيى حسـن، مدير شـئون نزع السـلاح والاستخدامات السـلمية للطاقـة الذريـة عن «تنـاول الجمعيـة العامة للأمـم المتحـدة للأمـن السـيبرانى مـن خـلال مجموعة العمـل مفتوحة العضويـة» والزميلة الوزيـر المفوض د. مها سراج الدين، مدير شـئون الجريمـة المنظمة والأمن السيبرانى عن «الجهود الجارية على الصعيد الدولى لبلورة اتفاقية شاملة لمكافحة اسـتخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية (فيينا ونيويورك)» والزميل المستشـار د. محمد هلال، أسـتاذ القانون بجامعة ولاية أوهايو عن «الأمن السـيبرانى والقانون الدولى: نظرة على الموقف الأفريقى المشترك حول انطباق القانون الدولى على الفضاء السـيبرانى»، وأخيراً وليس آخراً الزميلة المهندس سـهيلة أمـازوز ممثلة عـن شـعبة مجتمـع المعلومات بمفوضية الاتحاد الأفريقى عن «الأمن السيبرانى فى إطار وثائق الاتحاد الأفريقى لمجتمع المعلومات». وفى حين كان التناول الموضوعى فنياً ثرياً فى تلك الجلسـة، إلا أنها كانت مرة أخرى قناة وسـيطة أخرى فى تشكيل الإدراك عن دور الدبلوماسـية، سواء الوطنية مصرياً، أو القارية أفريقياً، ليـس فقط إلى الحضور الفنى المتخصص من المهندسـين والمبرمجـين، لكن من خلالهم أيضاً إلى الجمهور الأوسـع عـبر الإعلام الحاضر. وهنـا رابط آخر بين الدبلوماسـية الفنية والدبلوماسية العامة على نحو ما سبق أن تطرقنا إليه سابقاً فى هذه الافتتاحية.

ثـم تُعيدنا الباحثة إنجى حسـام محمـد عبر قراءتها لكتـاب «تقنيـات التفـاوض فى الدبلوماسـية وعقـود الأعمال» من تأليف تشـارلز تشـاترجى إلى الدبلوماسـية كمهنة تحتاج إلى مهارات خاصة، وعلى رأسها التفاوض. بل نستذكر هنا أول إصدار للديوان، حيث عرضتُ للطبعة السادسـة لكتاب البروفيسـور «جيفرى بيريدج» المعنون «الدبلوماسـية: النظريـة والتطبيـق» الـذى أفـرد نصف مادتـه للتفـاوض، معتبراً أن تلـك «المهمة» هى أسـاس مهمات الدبلوماسـية، التى أضيف إليهـا ما هو معروف وهو «التمثيـل» و«المعلومـات» و«الاتصـال» و«الأعمال القنصليـة» وأرمـز عليهـا عـادة بالاختصـار الإنجليزى **RINCC**. ويعـرض المقال هنـا لما يتناوله ذلـك الكتاب من تقنيـات التفاوض فى الدبلوماسـية والأعمـال، ودور المرأة فى التفاوض على الصفقات الدبلوماسية والتجارية، وتقنيـات التفـاوض فى التجـارة و الصراعـات المسـلحة واتفاقيـات القروض والتمويل، ومنظومـة الأمم المتحدة والدبلوماسـية. والحقيقة أن فكـرة الكاتب فى الربط بين مهارات ومفاهيم التفاوض ما بين الدبلوماسية والأعمال هى فكرة جديرة بالاهتمام، فالكثير من أدبيات التفاوض تتجـاوز البُعـد الـدولى بل ترتكـز فى الأسـاس ليس فقط عـلى الصعد الوطنية بـل إلى المحلية وإلى مسـتوى الأفراد والـشركات. بالتـالى، فهنـاك بالتأكيد الكثـير مما يمكن تعلمه من تلك المسـتويات فى التحليل، بـل الإثراء المتبادل فيمـا بين المجالـين المعرفيـين. ومع تلك الأهميـة، فإننى بقراءة الكتاب، أعتقد أنه مجرد بداية كان عليها أن تستند أكثر كثـيراً فى خصائص التفـاوض الدبلوماسى والأعمالى مـن جانب، وتغوص أكثر فى أعمـاق الأدبيات والنظريات، خاصة من منطلق تحديد المفاهيم، وهى أمور يفتقر إليها الكتاب، ولعل الكاتب يطلـع على هذا العرض فيُضمنه فى طبعة، أو بالأصح، نسخة جديدة منه.

مع إتمـام هذا الديـوان، فالدعـوة لا تنقطـع للمزيد من إسـهاماتكم مـن خلال عـروض للكتب والدراسـات المتعلقة بالدبلوماسية بمراسلة محرر الديوان على البريد الإلكترونـى **Amr.Aljowaily@gmail.com**، وأبوح إليكـم أنه أمر غير هين فعلينـا «تموين» المخزون للأعداد القادمة، حتى يعتبر العقد الأول أساساً، وليس سقفاً.

أتمنى لكم قراءة ممتعة للديوان الحادى عشر، خاصة أنه يحل بالتزامن مع عيد الأضحى المبارك، الذى يهُل ليس فقط ببركات المناسـبة الدينية وأطباقها الشـهية تغذية للبدن، لكـن تحُل علينا إجازته أيضاً بفترة راحة تسـمح لنا بالغذاء الفكرى الذى لا غنى عنه لإحياء الروح ولإمتاع العقل!

RINCC = Representation, Information (gathering), Negotiation, Communication, Consular.

المؤشرات الحديثة للدبلوماسية الاقتصادية الدولية

قراءة للملحق الدبلوماسي
مروان سعد

ساهم فى كتابنا هذا 19 مؤلف هم تشارلز فنسنت، وتاتيانا جيرمان، وعلى امروزنيجاد، وجريجورى كوروناكوس، ويانيس سميرليس، وديمتريس سوتيروس، وديمترس ديسبوتس، وجوان كارلوس باليزا، وفانينا فاربر، وباتريك ريخرت، وبياتريس افوليو، ولويس ديلكاربيو، ومهجة باسم، واولاس ريو، وباول هوبكينسون، ون. باراسورامان، ونتين اورورا، ويونيل كومار، واميجديو الفارو.

وأول فصوله عن «دور المؤشرات المركبة فى الدبلوماسية الاقتصادية الدولية» فالدبلوماسية الاقتصادية الدولية هى ممارسة إدارة العلاقات الدولية من خلال الوسائل السلمية وهى مهمة لقياس ومقارنة العلاقات بين الدول، وحل النزاعات، وتعزيز السلام والاستقرار وتسهيل تبادل المعلومات بين الدول من خلال استخدام المؤشرات المركبة، المهمة لتحقيق المنفعة العامة حيث تجمع هذه المؤشرات بين مقاييس متعددة لتصنيف الكيانات ومقارنتها فى مجالات الأداء المختلفة، وتستخدمها الحكومات والمنظمات والشركات لمراقبة الأداء الاقتصادى والرفاهية، وتعمل على تبسيط الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المعقدة، ويتم تقدير قدرتها على دمج المعلومات وتوفير أشكال سهلة الفهم لمناقشات السياسات وصنع القرار.

وتتمثل سمات المؤشرات المركبة الجيدة فى وضوح التعريف، المعنى ذو الخلفية النظرية، ارتباط المؤشر بالموضوع وقابليتها للمقارنة وللتحقق من صحتها ومرونتها وارتباطها بزمن محدد وقابليتها للعرض بطرق مختلفة. وتقوم الدول بتصميم سياسات تسعى للتنمية فى مختلف المجالات على الصعيد الوطنى والدولى. وبالتالى قامت على تلك المؤشرات العديد من المشروعات والاعمال الاقتصادية، بالإضافة الى الأهداف التى تتفق عليها الدول مثل اهداف التنمية المستدامة العالمية التى تبنتها الأمم المتحدة وتسعى لتحقيقها بحلول ٢٠٣٠، ولها ٢٣٢ مؤشر يقيس النجاح المُحقق.

ويناقش الفصل الثانى «مؤشر الحياة الأفضل لمنظمة التعاون والتنمية»؛ حيث تتأثر الدبلوماسية الاقتصادية بمستوى تنمية الدولة ورفاهية شعبها. وتلعب منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية دورًا فى تقديم المشورة للحكومات بشأن سياسات أفضل للرفاهية العالمية من خلال مبادرات مثل مؤشر الحياة الأفضل، الذى يغطى العديد من الجوانب بما فى ذلك الإسكان والدخل والوظائف والمجتمع والتعليم والبيئة والمشاركة المدنية والصحة والرضا عن الحياة والامن وتوازن الحياة مع العمل. ويكشف تقرير «كيف هى الحياة؟ ٢٠٢٠»، الصادر عن المنظمة، عن اتجاهات سلبية حالية، بما فى ذلك تلوث الهواء، وانخفاض استهلاك الطاقة المتجددة، وانقراض الأنواع، وتراجع الثروة، والأداء التعليمى، وانعدام الأمن المالى. ويعمل المؤشر بمثابة مستودع دولى للرأى العام حول الرفاهية؛ فتلتقط المنصة الإلكترونية للمؤشر أولويات المواطنين ووجهات نظرهم، وتشرح بناء المؤشر وتوفر رؤى لصانعى السياسات وهو أمر ضرورى لمعالجة المخاطر العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويساهم المؤشر فى قياس جوانب الرفاهية، وتسهيل المقارنات، وتحديد القضايا الإقليمية، والمساعدة فى تقييم السياسات، ويهم الدبلوماسية الدولية فى تعزيز الاتفاقيات الاقتصادية والمناخية.

ويناقش الكتاب فى فصله الثالث «مؤشر جينى»؛ الذى قدمه الإحصائى الإيطالى كورادو جينى، هو مقياس يستخدم على نطاق واسع لقياس عدم المساواة؛ حيث يتراوح من صفر (المساواة الكاملة) إلى واحد (عدم المساواة الكاملة) فى الدخل أو الثروة، وله أهمية على المستويين الوطنى والدولى؛ فيلعب دورًا حيويًا لصناع السياسات، لأنه يمكن أن يساعد فى تحديد الأماكن التى تشتد الحاجة فيها إلى الموارد والدعم، ويساعد فى فهم التنوع الاقتصادى لمنطقة ما، خاصة عند استخدامه مع بيانات إضافية حول الدخل والتعليم والفقر، وعلى الرغم من أنه فى الأصل مقياس يهدف لفهم توزيع الدخل، فقد تطور ليستخدم فى مجالات عدة؛ كقياس عدم المساواة فى جميع أنواع توزيعات الثروة، والتكافؤ بين الجنسين والوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية والسياسات البيئية، كما استفادت مجالات متنوعة منه.

ويستخدم فى الفصل الرابع «مؤشر عدم المساواة الجنسية (GII)» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى كمقياس للتقدم نحو المساواة بين الجنسين عبر ثلاثة جوانب مهمة للتنمية البشرية: أولًا الصحة الإنجابية التى تقاس بنسبة وفيات الأمهات ومعدلات المواليد بين المراهقات؛ ثانيًا التمكين، الذى يُقاس بحصة المقاعد البرلمانية التى تشغلها الإناث والتحصيل العلمى فى المرحلة الثانوية حسب الجنس؛ وثالثًا الفرص الاقتصادية التى تقاس بمعدلات مشاركة الإناث والذكور فى القوى العاملة، إلى جانب أوجه القصور فى المؤشر. ولتحسين المؤشر يمكن إضافة متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس. وحاليًا، يشير المؤشر إلى زيادة المساواة بين الجنسين، على الرغم من بطء التقدم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن الممكن أن تساعد وسائل الابتكار الاجتماعى، مثل الحصص بين الجنسين ومبادرات تمكين المرأة فى مكان العمل، والتعاون والحوار بين أصحاب المصلحة الذى يشمل الهيئات العامة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص،

على معالجة عدم المساواة بين الجنسين؛ وهو أمر ضرورى للتنمية البشرية ويرتبط بالرخاء الاقتصادي؛ فالاستثمار المستمر فى النساء والفتيات ضرورى لتعزيز فرص النمو والتنمية البشرية على المدى الطويل.

ويتناول الفصل الخامس مؤشر عدم المساواة الجنسية لمناطق الدولة GEICR» باعتباره أداة مصممة لقياس وتعزيز التحسينات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مناطق مختلفة من الدول. ويتطلب قياسه نهجًا متكاملًا لتقييم الوصول اللحظى إلى الموارد للرجال والنساء فى أبعاد مختلفة داخل كل منطقة. ويتكون المؤشر من أربع ركائز (التعليم، والصحة، والاستقلالية، والفرص)، و١٢عاملاً، و٣٢ مؤشرًا تم تحليلها حسب الجنس فى كل منطقة من بلدان العالم. ويلتقط المؤشر الاختلافات الإقليمية، ويوفر رؤية للمعلومات التى لم تكن متاحة سابقًا، ويسمح بتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية. ويدمج استخدام الوقت كمتغير ويستخدم المعلومات الإحصائية من المصادر الثانوية، والتى من المحتمل أن تكملها المعلومات الأولية من مسوحات محددة، وينتج نتائج عالمية وجزئية للمناطق والأبعاد. ويساهم فى الدبلوماسية الاقتصادية الدولية من خلال توجيه الاستثمار الاجتماعى وتصميم السياسات لتقليل الفروق بين الجنسين وتحسين الظروف العامة فى مناطق البلد.

ويؤكد الفصل السادس الدور الحاسم «لدبلوماسية الطاقة» فى الحفاظ على موثوقية إمدادات الطاقة وتوافرها والقدرة على تحمل تكاليفها، وترتبط بالسياسة الخارجية والأمن القومى. وهدفها هو معالجة مخاطر أمن الطاقة الخارجية بين الدول ذات السيادة. تستخدمها الدول المصدرة لحماية أمن الطاقة، ومصالحها الاقتصادية، وأمنها القومى من خلال ضمان تدفق الطاقة دون انقطاع وشروط التجارة العادلة. وغالبًا ما يتم وصف مخاطر أمن الطاقة باستخدام ممارسات إدارة المخاطر، ويوفر استخدام مؤشرات الطاقة فى مختلف البلدان أداة قيمة لقياس أمن الطاقة ومقارنتها وتتبعها وتحسينها. ونظراً للتعقيد الذى يتسم به أمن الطاقة، فإن التعاون الدولى يشكل ضرورة أساسية لوضع سياسات متوازنة تعود بالنفع على كافة البلدان، بما فى ذلك البلدان التى تحتاج إلى طاقة متزايدة. وتعد الجهود الدولية ضرورية لتحقيق توافر الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها والاستدامة والنمو الاقتصادى. وتستطيع الأمم المتحدة أن تلعب دوراً هاماً فى تعزيز الدبلوماسية رفيعة المستوى والمشاركة الإنسانية فى شئون أمن الطاقة. ولتعزيز أمن الطاقة يجب دمج الطاقة المتجددة والتخفيف من تأثيرها على أمن الطلب فى البلدان المنتجة

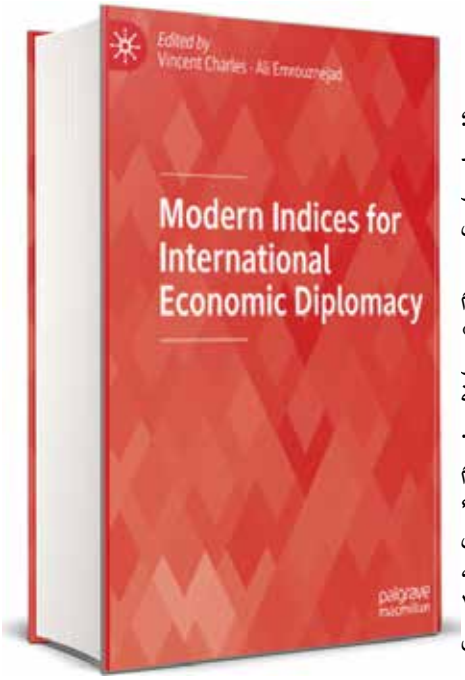

للطاقة التقليدية وبلدان العبور.

ويناقش الفصل السابع «مؤشر بيج ماك» الذى يقيس اختلاف القيمة الشرائية بين العملات وصياغة السياسات الاقتصادية استنادا إلى نظرية ريكاردو للميزة النسبية، مما يفيد الاقتصادات المشاركة فى التجارة العالمية. وكثيراً ما تستفيد الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الناشئة عندما يتم تحويل أسعار الصرف على أساس تعادل القوة الشرائية. وقد يكون مؤشر بيج ماك أداة مفيدة لواضعى السياسات لتقييم قيمة العملة من منظور جوهرى ومقارنتها بأسعار الصرف التى تحددها السوق. ومع ذلك، يُؤخذ عليه فشله فى حساب تكاليف الإنتاج، مما يؤدى إلى حالات شاذة بين تعادل القوة الشرائية وأسعار الصرف فى السوق. ففائدته العملية محدودة.

ويطرح الفصل الثامن «تحليل مخاطر الدولة» أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للمستثمرين الدوليين، لتقييم المخاطر النسبية للاستثمار فى بلدان مختلفة، وللحكومات، لتقييم قدرتها على سداد الديون وجذب المساعدات الدولية. وتساهم أنواع مختلفة من المخاطر الاقتصادية والسياسية والامنية ومخاطر الصرف والموقع فى المخاطر الشاملة للدولة. ويتضمن تقييم المخاطر الاقتصادية تحليل مجموعة من المؤشرات نراها فى قواعد البيانات الدولية كقواعد بيانات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. ويكمن التحدى فى تعيين أوزان لأبعاد معينة من عدم الاستقرار؛ حيث يُنتقد التعيين التعسفى للوزن، ويوصى الكاتب باستخدام أساليب الترجيح العلمية للحصول على تقديرات أكثر دقة للمخاطر، وبناء مؤشرات مخاطر بديلة وتصنيف البلدان على أساس كل مقياس للحصول على فهم شامل لمخاطر الدولة.

ويركز الفصل التاسع على «مؤشر مدركات الفساد» المرتكز على الشفافية، والمساءلة، والفساد فى القطاع العام، ومنع إساءة استخدام الوظيفة العامة، وملاحقة المسئولين الفاسدين، والإجراءات الواضحة، وقوانين مكافحة الفساد، وحماية المبلغين والناشطين، ومخاطر الرشوة فى القطاع العام وقطاع الأعمال والفساد السياسى. ويطرح نواقص معينة كالتركيز على العوامل المتعلقة بالأعمال التجارية بدلاً من الفساد نفسه، والطبيعة الذاتية لبعض المؤشرات الفرعية، والتركيز على التصنيف بدلاً من الدرجات، وعدم مراعاة التصور العام. وتشير الأبحاث إلى أن تصورات المواطنين والخبراء حول الفساد تتوافق بشكل وثيق وتتأثر بالفساد الفعلى المبلغ عنه مما يفيد لصنع القرار.

أما الفصل العاشر فينصب على «مؤشر الإرهاب العالمى (GTI)» الذى يفتقر إلى تضمين شبكات وتمويل الجماعات الإرهابية عبر البلدان، فضلا عن عدد الأفراد المرتبطين بهذه الجماعات داخل الدولة التى تعرضت للهجوم، وتركز الأدبيات الموجودة على التأثير الاقتصادى، وهناك نقص فى الأبحاث حول المؤشرات التفصيلية للحلول ومكوناتها أو مراحلها. ولتحسينه يجب أن يُؤخذ فى الاعتبار إطاراً زمنياً أطول، وينبغى أن تدرس الأبحاث المستقبلية مختلف المتغيرات والأبعاد والمؤشرات المتعلقة بالإرهاب، بما فى ذلك العوامل الاجتماعية والثقافية والدبلوماسية، والنظر فى مؤشرات أخرى مثل عدم المساواة، والأبعاد الثقافية، والقدرة التنافسية، والتنمية البشرية، وآثار الوباء، والصحة العقلية، والنظام السياسى، والإدارة المستدامة للأراضى، واستكشاف حلول الإرهاب على مختلف المستويات وتطوير منهجيات لتعزيز التنمية البشرية العالمية.

خاتمة

وختامًا،لا، ولن، توجد منهجية موحدة لحساب المؤشرات المركبة التى تتعرض كثيرًا للتحيز وعدم تعميم تطبيقها على كافة الدول. ورغم غياب المنهجيات الموحدة، فيتم استخدام المؤشرات المركبة بشكل متزايد لإجراء المقارنات بين البلدان. وبالتالى، هناك حاجة إلى إجراء بحوث مستمرة لتحسين بناء واستخدام المؤشرات، مع الأخذ فى الاعتبار التحديات التى تفرضها بيئة الأعمال الحديثة والبيانات الضخمة. وهناك كذلك حاجة أيضًا إلى التعاون بين الباحثين وصناع السياسات وعلماء البيانات بشأن السياسات ووضع مبادئ توجيهية عالية الجودة لبناء المؤشر آثار واضحة على السياسات.

البيانات المرجعية:
تشارلز، فنسنت وعلى امروزنيجاد (تحرير) (2022). «المؤشرات الحديثة للدبلوماسية الاقتصادية الدولية». (جيلدفورد، المملكة المتحدة: دار نشر بلجريف ماكميلان).

تقنيات التفاوض فى الدبلوماسية وعقود الأعمال

قراءة لباحثة الماجيستير بالعلوم السياسية
إنجى حسام محمد

ويشرح «فصل المقدمة» هدف هذا الكتاب فى تسليط الضوء على جانبين رئيسيين؛ الأول هو كيف يمكن لأساليب التفاوض الجيدة أن تؤدى إلى تحقيق اتفاقيات وعقود تلبى احتياجات جميع الأطراف المعنية. والثانى هو التركيز على الخبرات التى يجب أن يكتسبها الدبلوماسيون والمفاوضون التجاريون لتحقيق هذا الهدف. كما يتناول الكتاب قضايا المعرفة والخبرة والتفاعلية فيما يتعلق بالتفاوض الناجح فى الصفقات الدبلوماسية والتجارية. ويركز أيضًا على دور المرأة فى المفاوضات الفعالة فى المجالين الدبلوماسى والتجارى.

تم تقسيم الكتاب إلى ثمانية فصول مختلفة؛ حيث يتناول جوانب متنوعة لتفاوض العقود والاتفاقيات الناجحة، وتتضمن هذه الجوانب تقنيات التفاوض الفعالة وفهم الثقافات المختلفة وتحقيق التوافق والحلول المبتكرة، وتكوين علاقات قوية ومستدامة فى سياق التفاوض التجارى والدبلوماسى.

باختصار، يهدف هذا الكتاب إلى استعراض كيفية تحقيق اتفاقيات مرضية من خلال استخدام أساليب التفاوض الجيدة، وتحديد الخبرات اللازمة للدبلوماسيين والمفاوضين التجاريين لتحقيق ذلك، كما يسلط الضوء على التفاوض الناجح فى المجالين الدبلوماسى والتجارى، ويؤكد على دور المرأة فى هذا السياق.

تقنيات التفاوض فى الدبلوماسية و الأعمال

فى الفصل الثانى المعنون «تقنيات التفاوض فى الدبلوماسية» يعرض مفهوم دبلوماسية السلام ويلقى الضوء على الجوانب المختلفة التى تجعلها فعالة فى تحقيق الاستقرار العالمى مركزاً على أهمية مهارات التفاوض وفن إقناع الأطراف المشاركة فى النزاعات والحروب، كما يعرض الآثار السلبية بعيدة المدى للحروب، ثم يتطرق إلى تطور تطلعات الشعوب وتغير وجهة نظرهم تجاه الحروب التى أصبحت مكروهة عامة فى المجتمعات العالمية. ومع ذلك، سنكتشف أن الدول لا تزال تتجاهل القضايا الرئيسية التى تعيق تقدم العالم، وهنا يبرز الدور الحيوى لدبلوماسية السلام فى جذب انتباه الجمهور ورفع مستوى الوعى العام بأسباب الحروب والكراهية العرقية، كما يمكن لدبلوماسية السلام أن تكون وسيلة فعالة للتأثير على المجتمع الدولى، ويعرض مهارات التفاوض المطلوبة للدبلوماسيين فى هذا المجال والفنون اللازمة لإقناع الأطراف المشاركة فى النزاعات والحروب.

ويستكشف الفصل التالى «تقنيات التفاوض فى إبرام عقود الأعمال» الفرص المتاحة للتعاون الدولى وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدان؛ حيث يشدد على أهمية التواصل والتفاوض الفعال بين الدول لتحقيق المصالح المشتركة كما يتناول دور الدبلوماسية فى تسوية النزاعات وتطوير نظم الأمن المتبادل والتجارة الدولية ويستعرض أهمية دور المرأة فى عملية التنمية وتعزيز المساواة بين الجنسين، إضافة إلى التحديات العالمية المعاصرة مثل المخدرات وغسل الأموال والجرائم الإلكترونية والحروب والعبودية والإتجار بالبشر. ويقدم الكتاب أمثلة على نجاحات التعاون الدولى فى مواجهة تلك التحديات، ويعرض أفكارًا وأساليب لتعزيز التفاهم بين الدول وتحقيق التعاون المشترك فى مجالات متعددة كما يشجع على الاستفادة من الجهود المشتركة والتواصل الفعال لتحقيق تحسينات حقيقية فى العالم. ويلقى الضوء على أهمية الدبلوماسية كأداة قوية لتحقيق السلام والتعاون الدولى، ويشدد على أن النجاح يكمن فى تبنى مبادئ التفاهم والتعاون بين البلدان.

دور المرأة فى التفاوض على الصفقات الدبلوماسية والتجارية

يعرض الفصل الرابع «دور المرأة فى التفاوض على الصفقات الدبلوماسية والتجارية» محتوى وأهداف اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة

(CEDAW) وأهمية دور اللجنة التابعة للأمم المتحدة فى وضع الاتفاقية، بالإضافة إلى مفهوم تمكين المرأة وأهمية تعزيز قدرتها على المشاركة الفعَّالة فى المجتمع بالإضافة إلى دور برامج الأمم المتحدة الإنمائية والمنظمات غير الحكومية فى تعزيز تمكين المرأة. ثم يتطرق إلى التحديات التى تواجه جهود تحقيق المساواة بين الجنسين، ويناقش دور القادة المحليين والسلطات العامة فى دعم تمكين المرأة وتعزيز «قيمتها» فى المجتمع؛ فيقدم أمثلة على التغيير الإيجابى وتحقيق المساواة بين الجنسين فى مختلف البلدان، ويناقش التوجهات المستقبلية لتعزيز المساواة بين الجنسين، ويلخص العمل الجماعى لتحقيق المساواة بين الجنسين ويؤكد على أهمية المشاركة المجتمعية والعمل الجماعى لبناء مستقبل يضمن المساواة والعدالة للجنسين.

وينتهى الفصل الى جوهرية المساواة بين الجنسين لتحقيق التغيير الذى يهدف لتعزيز قدرات المرأة وتمكينها للمشاركة الفعّالة فى المجتمع، ويشمل بناء ثقتها بالنفس وتعزيز قيمتها ودورها فى التنمية. كما يعتبر التمكين الاقتصادى وتوفير فرص العمل والتعليم أمورًا حيوية لتمكين المرأة فى العالم النامي؛ حيث يلعب التعليم دورًا هامًا فى تحقيق التمكين للمرأة خصوصًا فى المناطق الريفية فى البلدان النامية حيث توجد قلة التعليم وفرص العمل ذات الجودة العالية، وأكد أن السياسات غير الفعّالة والتحيزات تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين فى بعض المجتمعات.

تقنيات التفاوض فى التجارة و الصراعات المسلحة واتفاقيات القروض والتمويل

يهتم فصل «تقنيات التفاوض فى تجارة الاستيراد والتصدير» بالتحول فى نمط التجارة وتقدم البلدان النامية فى مجالات الصناعة والتكنولوجيا ويوضح أهمية التجارة العابرة للحدود الوطنية كعامل للتنمية الاقتصادية. ويشدد على ضرورة تعزيز وضع البلدان النامية فى الاقتصاد العالمى من خلال ممارسات تنموية فعالة، فيقدم اقتراحات لتحسين عقود الاستثمار وشروط التجارة الدولية، كما يبرز أهمية تطوير المهارات والبناء القدرات فى البلدان النامية للتوافق مع معايير الأسواق المتقدمة، ويسلط الضوء على حقوق المستهلك والحاجة إلى حماية المستهلكين فى الأسواق المتقدمة.

ثم يعرض الفصل السادس «تقنيات التفاوض فى إنهاء الصراعات المسلحة» أساليب التفاوض فى إنهاء النزاعات المسلحة ومكافحة الكراهية العنصرية وهي: ١) الطبيعة الداخلية للحروب المسلحة: فيجب على الحكومات الحاكمة التدخل لإنهاء الحروب المسلحة الناشئة عن الكراهية العنصرية؛ و٢) دور الحكومات المحلية: فقد تدفع عدم كفاءة الحكومات المحلية شعوبها إلى اللجوء إلى الحروب المسلحة؛ و٣) عدم وجود حقوق دبلوماسية: فنظرًا للطبيعة الداخلية لتلك الحروب، فإن الدبلوماسيين قد لا يكون لديهم حقوق التفاوض بشأنها؛ و٤) تعلم القادة: حيث يجب على من يشنون حروبًا بناءً على الكراهية العنصرية أن يتعلموا أنه لا توجد اختلافات بيولوجية بين الأجناس؛ وأخيراً ٥) تعدد الأعراق والتعايش: فيجب على المجتمعات أن تتعلم العيش المشترك بغض النظر عن اختلافاتها العرقية والدينية والثقافية.

ويعرف الفصل السابع «تقنيات التفاوض فى ترتيب تمويل المشاريع واتفاقيات القروض المشتركة» مبيناً الجوانب المعقدة لاتفاقية القرض المشترك؛ فهناك عدم المساواة حيث يكون للمقرضين اليد العليا فى العملية والمقترض ضعيفًا لديه القليل من المساحة للتفاوض على شروط الاتفاقية نظرًا للضغوط عليهم فيشير إلى دمج بعض الشروط القياسية الأخرى فى هذه الاتفاقيات.

منظومة الأمم المتحدة والدبلوماسية

يؤكد الفصل الاخير أن الأمم المتحدة ليست هيئة لسن القوانين بالمعنى القانونى المحلي؛ لكن يمكنها تقديم التوجيهات تحت عناوين مختلفة. ويوضح الفصل أن قبول عضوية الأمم المتحدة لابد أن يعنى التزام الدول الأعضاء بتنفيذ سياسات الأمم المتحدة فى شتى الأشكال، مثل القرارات، والاتفاقيات، والتوصيات، والمواثيق. ويُشدد على أهمية مراقبة المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بدلاً من تجاهلها، حيث يمكن أن تسهم فى تجنب الصراعات واستخدام الأمم

تقنيات التفاوض فى الدبلوماسية وعقود الأعمال

المتحدة بما يتوافق مع التزاماتها العضوية. ويسترجع التشكيك فى هيكل العضوية الدائمة فى مجلس الأمن الذى تم تشكيله فى عام ١٩٤٥، فيقترح تناوب الأعضاء الدائمين فى المجلس كوسيلة لتجديد الهيكل وتحقيق المزيد من المساواة فى المعاملة. كذلك، يقترح منح حق النقض للأعضاء غير الدائمين فى مجلس الأمن؛ مما يشجعهم على المشاركة الفعالة فى أنشطة الأمم المتحدة ويتوافق مع مبدأ المساواة فى المعاملة.

ويطالب المؤلف بتقدير أنشطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى بشكل كبير، فينبغى للمجتمع الدبلوماسى أن يشارك بنشاط فى هذه الأعمال لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى العالم، وأنه يجب أن يتم التفكير فى كيفية استخدام الأمم المتحدة مستقبليًا بشكل أفضل للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتعزيزهما من خلال التعاون المناسب وتحسين الإدارة الأنظمة العالمية.

خاتمة:

ويُختتم الكتاب بعرض أهمية أساليب التفاوض الحكيمة فى الدبلوماسية والشؤون التجارية كما تبين أن الخبرة فى التفاوض تعد أمرًا حاسمًا للدبلوماسيين والمشاركين فى المفاوضات التجارية، كما يؤكد أن العالمين الدبلوماسى والتجارى يتغيران بسرعة وأن البلدان النامية تسعى لتحقيق مصالحها بشكل أكبر،

بالتالى لم يعد مفهوم القوة التفاوضية التقليدية صالحًا فى ظل وجود اقتصادات قوية لهذه البلدان. ويسلط الضوء على دور المرأة فى عمليات التفاوض وتسوية المسائل التجارية وغير التجارية ويشجع تمكينها فى البلدان النامية للمشاركة فى عمليات التفاوض وتقديم الأفكار التى تعزز دورها فى مجال التجارة وتُعظِم الموارد البشرية للمرأة، فمن الضرورى التركيز على بناء قدرات البلدان النامية وتطوير المعرفة والمهارات فى مجال التصنيع وتقديم الخدمات.

ويطالب الكتاب بإيلاء الاهتمام لقضايا التجارة المضادة والمقايضة والشراء المضاد، وتعزيز استخدام الدبلوماسية فى حل الصراعات والتحاور بين الدول، والمصالحة كأدوات لتحقيق السلام بدلاً من اللجوء إلى الحروب والصراعات. فعلى المستوى الدولى، ينبغى أن تلتزم الدول بتقوية دور منظومة الأمم المتحدة فى حل النزاعات وتوطيد التعاون الدولى، مما يعنى أنه يجب على الدبلوماسيين أن يكونوا مدربين بشكل جيد على تقنيات التفاوض والمصالحة، وأن يعملوا على إقناع حكوماتهم بأن الحروب ليست بدائل مقبولة للتسوية السلمية.

وهنا يجب أن نتذكر أن السلام والتعاون الدولى هما المفتاح لتحقيق التقدم والاستقرار؛ فيعد التفاوض الحكيم والدبلوماسية الفعالة أدوات قوية لبناء علاقات قوية وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول. ومن خلال العمل معًا وتعزيز الحوار والتفاهم، يمكن تجاوز الصعوبات والتحديات وبناء عالم أكثر سلامًا واستدامة. لذا، يجب العمل على ترسيخ قيم التفاوض والدبلوماسية وتحقيق التعاون العالمى، كما يجب التوجه نحو التفاوض والمصالحة كوسيلة أساسية لحل النزاعات بين الأطراف، قبل اللجوء إلى وسيط أو المحكمة العدل الدولية، وينبغى أن يتم ذلك تحت إشراف مفاوض مؤهل، وتجنب فرض قرار الوسيط على الأطراف، وينبغى أن يلتزم المجتمع الدولى بالمبادئ التوجيهية التى تصدرها الأمم المتحدة، وأن يعمل على تعزيز استخدام الحلول الدبلوماسية والوقاية من الانتهاكات للقانون الدولى، فيجب أن يتعاون الدبلوماسيون مع الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية فى مجالات السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبصفة عامة، يجب أن يكون للدبلوماسيين دور نشط فى صنع القرار الدولى، بما فى ذلك مكافحة الرق والجرائم السيبرانية وغسل الأموال. فينبغى أن يتكيف الدبلوماسيون وحكوماتهم مع التغيرات الديناميكية فى العالم ويعملوا على تطوير سياسات لتلبية تلك التحديات.

البيانات المرجعية:

تشاترجى، تشارلز (2021). «تقنيات التفاوض فى الدبلوماسية وعقود الأعمال». (لندن: دار نشر سبرنجر).

المؤلف تشاترجى من باحثى معهد الدراسات القانونية المتقدمة بجامعة لندن فى المملكة المتحدة، وهو محقق متخصص فى عدة مجالات قانونية مهمة. وسبق أن نشر العديد من الكتب والمقالات التى تغطى مجموعة واسعة من المواضيع، مثل الدبلوماسية، والاستثمارات الأجنبية الخاصة، وتسوية المنازعات، والخدمات المصرفية، وتجارة الاستيراد والتصدير، والقانون الدولى العام، كما يعكس عمله الأكاديمى اهتمامه العميق بقضايا القانون، ومساهمته فى تطوير المعرفة فى هذه المجالات ذات الصلة.

دراسة في القانون الدولي الاجتماعي

قراءة للوزير المفوض
د. عبد الحميد هانى الرافعى
elrafieabdelhamied@gmail.com

تعريف المفاهيم والقانون الدولي الاجتماعي:

يمكن تعريف الجريمة الدولية في النظام القانوني الدولي بأنها اعتداءات تقع على القيم أو المصالح التي تهم الجماعة الدولية ككل، والتي قررت حمايتها بقواعد القانون الدولي. هذه الاعتداءات تكتسب صفة الجريمة الدولية من القانون الدولي، سواء من العرف الدولي، أو من خلال الاتفاقيات الدولية التي تغطي صفة الجريمة الدولية. أما التعريف بالقانون الدولي الاجتماعي ومجالاته ومصادره فهو فرع حديث من فروع القانون الدولي العام تُعنى قواعده بتحقيق الحاجات الاجتماعية للجماعة الدولية وكل ما من شأنه تحقيق الأمن الاجتماعي لوحدات هذه الجماعة.

ومن مجالات القانون الدولي الاجتماعي حماية الإنسان من الأمراض والأوبئة، ومكافحة الجريمة، وحماية الملكية الأدبية والصناعية. ومصادره هي الاتفاقيات الدولية –ذات الطبيعة الاجتماعية– أهم مصادر القانون الدولي الاجتماعي، وقرارات المنظمات الدولية ذات الطبيعة الاجتماعية، وقرارات وتوصيات المنظمات الدولية ذات الطبيعة الاجتماعية كمصدر لقواعد القانون الدولي الاجتماعي، والعرف الدولي.

الاتفاقيات الدولية المستهدفة مكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية:

تتضمن الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال مكافحة المخدرات والسابقة تاريخًا على الاتفاقية الموحدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ومنها اتفاقية لاهاي للأفيون لسنة ١٩١٢، واتفاقية جنيف للأفيون لسنة ١٩٢٥، واتفاقية جنيف للحد من تصنيع المخدرات وتنظيم توزيعها المبرمة عام ١٩٣١، واتفاقية جنيف المبرمة عام ١٩٣٦ لردع التجارة غير المشروعة في المخدرات التي أرست مجموعة من المبادئ اهمها تشديد العقاب بالنسبة لجرائم المخدرات. كذلك هناك بروتوكول سنة ١٩٤٦ وبروتوكول باريس المبرم عام ١٩٤٨ لإخضاع المخدرات الخارجة عن اتفاقية سنة ١٩٣١ للرقابة الدولية.

أما الاتفاقية الموحدة للمخدرات لسنة ١٩٦٣ فقد أرست هذه الاتفاقية المبادئ القانونية والأساليب الواقعية، منها مبدأ مستجد في حينه في مجال مكافحة المخدرات، وهو علاج مدمني المخدرات. ثم يأتي بروتوكول ٢٥ مارس ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الموحدة للمخدرات، والذي هدف إلى توسيع اختصاصات وصلاحيات الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات.

وكذلك هناك اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ بفيينا؛ بهدف قصر استعمال المؤثرات العقلية على الأغراض العلمية الطبية، ويمكن كذلك إضافة الاتفاقية الدولية لمنع وعقاب إبادة الأجناس، والاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال مكافحة اختطاف الطائرات وكل ما من شأنه الإخلال بأمن وسلامة الطيران المدني الدولي مثل اتفاقية طوكيو لسنة ١٩٦٣ بخصوص ما يقع على ظهر الطائرات من جرائم وأفعال أخرى واتفاقية لاهاي لسنة ١٩٧٠ في مجال اختطاف الطائرة وأحكامها الجوهرية هى تسليم المختطفين والعقاب على الجريمة، وأخيراً اتفاقية مونتريال لسنة ١٩٧١ لمكافحة الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد أمن وسلامة الطيران المدني الدولي.

السمات القانونية الجوهرية للاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال مكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية:

وهنا نعرض الاتفاقيات الدولية المستهدفة مكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية اتفاقيات دولية جماعية مفتوحة، والاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال مكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية اتفاقيات غير قابلة للنفاذ بذاتها،

والاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال مكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية تقبل التحفظ عليها.

وبالنسبة لأساليب الجماعة الدولية في تطبيق القواعد الدولية المستهدفة مكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية، فتشمل الأجهزة الدولية المنشأة من خلال الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات مثل المكتب المركزي الدائم للأفيون ففى التاسع عشر من فبراير عام ١٩٢٥ ابرمت اتفاقية جنيف للأفيون ومن خلالها أنشأت الدول الأطراف المكتب المركزي الدائم للأفيون، حيث تلزم الدول الأطراف بأن ترسل سنويا للمكتب المذكور احصائيات عن حركة المخدرات في كل منها حجم المخدرات المصدرة او المستوردة والمخدرات المصنعة والمخدرات الخام ومن خلال هذه الاحصائيات يمارس الجهاز المذكور مهامه.

كذلك، أنشأت اتفاقية سنة ١٩٣١ ب الجهاز الرقابي الذى كان يتكون من أربعة أشخاص من ذوي الخبرة والدراية في مسائل المخدرات، وتنحصر مهمة هذا الجهاز في مراقبة ومراجعة التقديرات السنوية والتي تتقدم بها الدول أطراف اتفاقية سنة ١٩٣١ سالفة الذكر للمكتب المركزي الدائم للأفيون بخصوص احتياجاتها من المخدرات المشروعة العلمية والطبية.

وقد أنشأت الاتفاقية الموحدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات لتحل محل المكب المركزي الدائم للأفيون والجهاز الرقابي، وقد مارست الهيئة المهام التي كانت موكلة من قبل لكل منهما.

الأجهزة الدولية الفرعية التابعة للأمم المتحدة والتي تعمل في مجال مكافحة البعض من الجرائم ذات الطبيعة الدولية

هناك أولًا لجنة المخدرات، وهي جهاز تابع للأمم المتحدة المجلس الاجتماعي والاقتصادي، برسم سياسة المخدرات ولها المهام التالية مساعدة المجلس الاجتماعي والاقتصادي في الاشراف والرقابة على تنفيذ اتفاقيات المخدرات، والقيام بالمهام التي كانت موكولة من قبل اللجنة الاستشارية للأفيون وسائر المخدرات الضارة، وتقديم النصح والمشورة للمجلس الاجتماعي والاقتصادي في أمور رقابة المخدرات. وتتقدم للمجلس الاجتماعي والاقتصادي بما تراه ضروريا من اقتراحات، وانجاز ما يكلفها بها المجلس الاجتماعي والاقتصادي من مهام تتراءى لهذا الأخير في أمور المخدرات، بما في ذلك لفت نظر الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات الى جميع المسائل التي تتصل بوظائف هذه الأخير.

وبالنسبة لدور المنظمة الدولية للطيران المدني الدولي في حماية امن وسلامة الطيران المدني الدولي فقد نشأت منظمة الطيران المدني الدولي بموجب اتفاقية الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو فى ١٩٤٤ للقيام بوظائف عديدة منها وضع القواعد الخاصة بسلامة وانتظام الملاحة الجوية الدولية والتمويل الجماعي والإشراف على ابرام الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة اختطاف الطائرات وكل ما يخل بأمن وسلامة الطيران المدني الدولي.

ويتطرق الكتاب كذلك إلى الأجهزة الدولية القائمة أصلا والتي لها دورا عرضيا في مجال مكافحة الجريمة التي يقصد بها الأجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة والتي حددتها الفقرة الأولى من المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة وهي الجمعية العامة، والمجلس الاجتماعي والاقتصادي، ومجلس الامن، ومجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، والهدف الأصيل للأمم المتحدة هو حفظ السلم والأمن الدوليين.

دور الأجهزة الداخلية في تطبيق القواعد الدولية:

الأجهزة الداخلية في الدول هي التي تضطلع بتطبيق القواعد الدولية المستهدفة مكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية وذلك بالنظر لعدم وصول الجماعة الدولية الكمال. وقد أبرمت الدول العديد من الاتفاقيات الدولية المستهدفة مكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية، وتقوم أجهزتها الداخلية بتنفيذ تلك الاتفاقيات.

بالنسبة لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الأنتربول) فهى منظمة دولية حكومية من طبيعة اجتماعية بحتة، تقوم على إدارة مرفق عام دولي. وقد تعرض دستور منظمة الشرطة الجنائية الدولية الانتربول في مادته الرابعة لأحكام العضوية في تلك المنظمة على نحو يفصح بوضوح عن حرص واضعيه على تأكيد الطابع العالمي للعضوية.

وتعرضت المادة الثانية من دستور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لبيان الهدف الأساسي للمنظمة بنصها على أن هدف المنظمة هو تأكيد وتشجيع المعونة المتبادلة في أوسع نطاق ممكن بين سلطات الشرطة الجنائية وبصفة عامة يمكن إجمال تلك الوظائف

في تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجريمة والمجرم حيث تتسلم المنظمة من المكاتب المركزية الوطنية للشرطة الجنائية في الدول الأعضاء تلك البيانات والمعلومات وتقوم بتجميعها وتنظيمها لديها، والتعاون مع الدول في ضبط المجرمين الهاربين.

أما البنيان الداخلي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، فقد نصت المادة الأولى من دستور تلك المنظمة على الجمعية العامة- اللجنة التنفيذية- الأمانة العامة- المستشارين- المكاتب المركزية الوطنية. وتتكون الجمعية العامة، وهي السلطة العليا في المنظمة، من كل مندوبي الدول أعضاء المنظمة، وبقدر الإمكان تقوم الدول أعضاء المنظمة بإخطار الأمين العام لها بالتشكيل الذي يتكون منه وفدها من اللائحة التنظيمية للإنتربول، وتنعقد الجمعية العامة للإنتربول في دور انعقاد عادي مرة واحدة كل سنة ولها ان نعود للاجتماع في دور انعقاد غير عادي. كذلك تختص الجمعية العامة بالموافقة على انضمام الدول لعضوية الانتربول، وانتخاب رئيس المنظمة ومساعديه والأمين العام، ووضع أسس المساهمة المالية للدول الأعضاء، والنظر فيما ترفعه اليها الدولة العضو المخلة بالتزاماتها المالية والتي قررت اللجنة التنفيذية حرمانها مؤقتا من حق التصويت.

أما اللجنة التنفيذية للإنتربول فهي جهاز المنظمة الذي يمثل فيه البعض من الدول أعضائها وتتكون وفقا لما بينته المادة الخامسة عشر

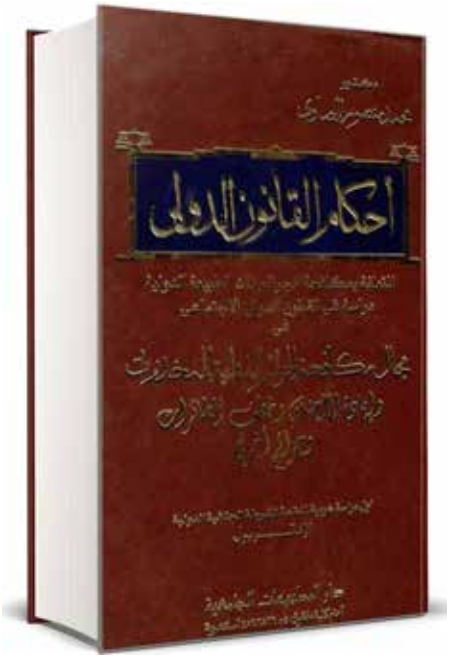

من دستورها من ثلاثة عشر عضوا هم رئيس منظمة الانتربول، وتختص اللجنة التنفيذية بالاشراف على تنفيذ قرارات الجمعية العامة، واعداد جدول اعمال الجمعية العامة، ترى نفعه في مكافحة الجريمة، والاشراف على عمل وإدارة الأمين العام للمنظمة، ومباشرة كافة الاختصاصات التي تفوضها لها الجمعية العامة.

تتكون الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية من الأمين العام للمنظمة والإدارات الدائمة التابعة للمنظمة من الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الانتربول وهو الذي يرأس الأمانة العامة للإنتربول ويتم تعيينه بناء على اقتراح مقدم من اللجنة التنفيذية تصدق عليه الجمعية العامة ويكون تعيينه لمدة خمس سنوات ويمكن إعادة انتخابه لمدد أخرى. والإدارات الدائمة التابعة للأمانة العامة للإنتربول فتقوم على أربعة اقسام وهى قسم الإدارة العامة، وقسم التعاون الشرطي وقسم البحوث والدراسات، والقسم الخاص بالمجلة الدولية للشرطة الجنائية.

وتشمل اختصاصات الأمانة العامة للإنتربو تنفيذ قرارات الجمعية العامة واللجنة التنفيذية، تعمل كمركز فني واعلامي في مجال مكافحة الجريمة، وكفالة الإدارة الفعالة، وتهيئة سبل الاتصال بالسلطات، واعداد ما تراه ضروريا من نشرات، تنظيم وأداء اعمال السكرتارية، والاتصال برئيس المنظمة.

وتختص اللجنة التنفيذية للمنظمة بتعين المستشارين من بين ذوي الخبرة في المسائل التي تهم المنظمة وتقتصر وظيفتهم على ابداء المشورة فقط. أما المكاتب المركزية الوطنية التابعة لمنظمة الانتربول وتعتبر تلك المكاتب بمثابة القوة المحركة للمنظمة وذلك من خلال ما تقوم به من مهام منها تجميع البيانات والمعلومات المتوافرة والاستجابة لطلبات المكاتب المركزية الوطنية وتنفيذ قرارات الجمعية العامة للإنتربول.

وتشمل مجالات أنشطة المنظمة الدولية للشرطة في مجال تسليم المجرمين مكافحة المخدرات، مكافحة الأعمال المخلة بأمن وسلامة الطيران المدني الدولي، ومكافحة جرائم الآداب العامة، ومكافحة جرائم تزييف العملة، ومكافحة الجرائم الأخرى، تحقيق شخصية المجرمين.

البيانات المرجعية:

الصاوي، محمد منصور (...)، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية.. دراسة في القانون الدولي الإجتماعي. دبلوم الدراسات العليا في المفاوضات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ماجستير العلاقات الدولية جامعة Alliant الأمريكية، ماجستير القانون الدولي كلية العلاقات الدولية بجامعة الفارابي الدولية KAZU، حاصل على الدكتوراه علوم سياسية بمعهد البحوث والدراسات العربية.

خلال «قمة مصر الدولية للتحول الرقمى والأمن السيبراني»

جلسة الدبلوماسية والأمن السيبرانى تبرز دور مصر الرائد فى تطوير القواعد الأممية والأفريقية

سفير عمرو الجويلى
Amr.Aljowaily@gmail.com

أفردت «قمة مصر الدولية للتحول الرقمى والأمن السيبراني»، التى عقدت أعمالها تحت رعاية رئاسة مجلس الوزراء مركز مصر للمؤتمرات والمعارض الدولية، جلسة خاصة بعنوان «الدبلوماسية متعددة الأطراف والأمن السيبرانى: ملامح من تجربتى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى» تحدث فيها عدد من الدبلوماسيين بوزارة الخارجية والمسئولين بالاتحاد الأفريقى.

وأبرزتً فى ملاحظاتى الافتتاحية كرئيس للجلسة أنها تأتى فى سياق تعاون متنامى بين «جمعية انترنت مصر» ومجلة الدبلوماسى لتناول الموضوعات المرتبطة بالدبلوماسية الرقمية. ونوه فى هذا السياق بمبادرة الدبلوماسيين المصريين فى إثراء الأدبيات العربية حول تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على العلاقات الدولية منذ أن أفردت دورية السياسة الدولية ملفها الرئيسى لهذا الموضوع منذ ما يقرب عن ثلاثين عاماً مشيراً إلى أن مشاركة المديرين الحاليين بوزارة الخارجية فى هذه الجلسة كمتحدثين يبرز التواصل الفكرى للأجيال المتعاقبة بما فى ذلك فى الموضوعات المتخصصة والقضايا الجديدة المطروحة على جدول أعمال المنظمات الدولية. واعتبر أن الجلسة لقاء رائد على مستوى العالم العربى والقارة الأفريقية لتناول دور الدبلوماسية فى التصدى لتحديات الأمن السيبرانى وتكتسب أهمية خاصة مع استعداد الأمم المتحدة لعقد قمة المستقبل فى سبتمبر القادم، والمتوقع أن تعتمد الميثاق الرقمى العالمى، الذى ربما سيمثل الوثيقة الأممية الأهم فى هذا المجال منذ اعتماد قمة مجتمع المعلومات لإعلانيها السياسيين وخطتى العمل فى جنيف وتونس عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ على التواصل، والتى ساهمت مصر فى صياغتها بشكل نشط حينذاك.

وتناول الوزير المفوض باسم يحيى حسن مدير شئون نزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بوزارة الخارجية «تناول الجمعية العامة للأمم المتحدة للأمن السيبرانى من خلال مجموعة العمل مفتوحة العضوية مشيراً إلى أنها تهدف إلى تطوير القواعد الدولية فى هذا المجال، باعتبار أن التكنولوجيا هى بطبيعتها عابرة للحدود، مبرزاً أن البداية كانت عام ٢٠١٩ عندما تبنت اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً، كانت مصر داعمة له، لإنشاء فريق خبراء حكوميين عقد ٦ دورات له كانت مصر من أكثر الدول الممثلة بخبراء فى ٤ تشكيلات منه. وأضاف «حسن» فريق الخبراء الحكوميين توصل عام ٢٠١٥

إلى تقرير حظى بتوافق دولى طرح ١١ معايير تمثل التزاماً طوعياً تُمهد لقواعد أكثر تطوراً تقر بانطباق القانون الدولى على الفضاء السيبرانى إضافة إلى تطوير سجل لنقاط الاتصال الوطنية، واحدة فنية والأخرى دبلوماسية، بينما انتقلت المهمة بعد ذلك إلى مجموعة عمل مفتوحة العضوية تمتد ولايتها إلى عام ٢٠٢٥.

وصنف مدير شئون نزع السلاح بوزارة الخارجية اتجاهات النقاش فى الأمم المتحدة إلى مدرستين فكريتين: الأولى تطالب اتفاقية دولية ملزمة لمنع الاستخدامات غير المشروعة للفضاء السيبرانى، ومدرسة ثانية ترى أن التقنين ليس حلاً فهو مستحيل التنفيذ وإنما الممكن هو الاتفاق على قواعد عامة. ويظهر حالياً اتجاهاً ثالثاً يرى إمكانية الانتقال من المعايير الطوعية إلى التعهدات السياسية مع إنشاء مجلس ينظر دورياً فى متابعة التنفيذ، دونما فى الضرورة أن تكون فى شكل التزامات قانونية.

وعرضت الوزير المفوض د. مها سراج الدين، مدير شئون الجريمة المنظمة والأمن السيبرانى بوزارة الخارجية الجهود الجارية على الصعيد الدولى لبلورة اتفاقية شاملة لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات مشيرة إلى أن التكلفة الاقتصادية على الصعيد العالمى للجريمة الإليكترونية تصل إلى ٨ تريليون دولار وقد تصل إلى ١٤ تريليون عام ٢٠٢٨. ومن هنا فقد أنشأت الجمعية العامة عام ٢٠١٩ اللجنة الحكومية الدولية المتخصصة لبلورة الاتفاقية حيث كان هناك اتجاهان رئيسيان الأول يجادل بأن هناك اتفاقية دولية قائمة ولا احتياج لبلورة اتفاقية أخرى، بينما كان الاتجاه الثانى متمثلاً فى مصر وعدد من الدول الخرى متشابهة الفكر، يؤكد على أن الاتفاقيات المتواجدة بالفعل ليست عالمية العضوية، وأن الاتفاقيات الأخرى الخاصة بالجريمة المنظمة لم تتناول البعد السيبرانى بالشكل المتعمق المطلوب. وأضافت «سراج الدين» أن المفاوضات امتدت من يناير ٢٠٢٢ إلى يناير ٢٠٢٤ تخللها ٧ جولات ثم تعقد الأخيرة فى أغطس ٢٠٢٤ لتعرض

نتائجهـا على الجمعية العامة. وأشـارت إلى أن هناك تفاوتـاً بين مواقف الدول المتقدمة والنامية خاصة بالنسـبة لتعريف الجريمة السـيبرانية، ومحـددات التعـاون الـدولى، وكيفية تنظيـم دور أصحاب المصلحة، وما يتعلق بالأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان على ضـوء المواثيق أخرى التـى تركز على تناول هـذا الأمر. وأبـرزت مدير شـئون الجريمة المنظمة والأمن السيبرانى بوزارة الخارجية أن وفـد مصر قـد اضطلعت بـدور مهم فى عرض الأولويات الوطنية ولتقريب وجهات النظـر بـين الـدول الغربيـة والناميـة مع الحاجـة إلى مزيد من وحـدة الصف للدول النامية.

وتنـاول المستشـار بـوزارة الخارجية د. محمـد هلال، عضـو مفوضيـة الاتحاد الأفريقـى للقانون الدولى وأسـتاذ القانون بجامعـة ولاية أوهايـو فى مداخلتـه «الأمن السـيبرانى والقانـون الـدولى: نظـرة على الموقـف الأفريقـى المشـترك حـول انطباق القانون الدولى على الفضاء السيبرانى مؤكداً أن النقـاش الجـارى حالياً لـه أثر ملموس على تطور القانون الدولى بشكل عام معرفاً الجريمـة السـيبرانية بأنهـا مجموعـة من الأعمـال المؤثمة بموجب القوانـين بما فيها قانون العقوبات، أما العمليات السـيبرانية فهـى إجراءات تقـوم بها الـدول كأداة من أدواتها السياسية والعسكرية، وتمس صميم العمل الـدولى. وأضاف أن الموقف الأفريقى المشـترك أكد أن السـيادة هى حجر الزاوية فى المنظومـة الدوليـة وتطـرق إلى تعريـف اسـتخدام القوة فى الفضاء السيبرانى لعدم إضفاء أى قدر من الشرعية على الأعمال غير المشروعـة من قبل أى من الدول التى تمتلك تلك القدرات بغض النظر عن إحداث ضرر

مادى ملمـوس من عدمه للحفاظ أيضاً على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية.

وعرضت المهندسة سهيلة أمازوز ممثلة عـن شـعبة مجتمـع المعلومـات بمفوضية الاتحاد الأفريقى للأمن السـيبرانى فى إطار وثائـق الاتحاد الأفريقـى لمجتمع المعلومات مشـيرة إلى أهمية الاجتماع الوزارى وإعلان مالابو عام ٢٠٠٩ الذى هدف تطوير اتفاقية أفريقية حول الأمنى السـيبرانى تم التوصل إليها بعد أربعة سـنوا فاعتمدت عام ٢٠١٤ ثم دخلت حيز النفاذ عام ٢٠٢٣ بينما بدأت حالياً عملية المراجعة لها لتواكب التطورات الأخـيرة فى هـذا المجـال مؤكـدة أن الأمـن السـيبرانى يتجاوز كونه أمر فنى ليشـمل أيضاً التعاون الدبلوماسى مذكرة بأن المادة ٢٨ من الاتفاقية تؤكد أهمية التعاون الدولى بين أفريقيا وباقى العالم فى هذا المحال.

وأضافـت مسـئولة مفوضيـة الاتحاد الأفريقـى أن الأمـن السـيبرانى أصبح عام ٢٠١٨ مـن ضمـن المشروعـات الرئيسـية لأجندة ٢٠٦٣، وتبعـه العديد من المبادرات القاريـة منهـا الإطـار الأفريقـى لحمايـة البيانـات والاسـتراتيجية الإقليميـة للذكاء الاصطناعـى وعدد مـن الوثائـق المرجعية والبرامـج العملياتيـة الأخـرى. وأشـادت بإسهام الوفود المصرية المشاركة فى صياغة وتطويـر هذه المبـادرات الأفريقيـة، مثمنة اهتمام الدبلوماسـية المصرية بتلك المجالات بما يعتبر نموذجاً يحتذى به.

ومن جانبه، أبرز المهندس عمرو هاشم رئيس جمعية «انترنت مصر» إلى أهمية هذا التواصل فيما بين المفاوضين الدبلوماسيين والقطاع الخاصة والمجتمـع المدنى وهو ما أكد عليه جميع المتحدثون باعتبار أن توفير الأمن السـيبرانى يشمل العديد من قطاعات البنيـة التحتية الحيوية التـى يديرها أيضاً المؤسسات الخاصة والمدنية.

الدبلوماسي

السنة التاسعة والعشرون - العدد 323
يونيو 2024 الثمن 10 جنيهات

الأجندة الجديدة للسلام
واقع جديد أم حلم بعيد

فهرست

رحلة العائلة المقدسة ... وتنشيط السياحة الروحية إلى مصر ... السفير رضا الطايفى 4
الحقيبة الدبلوماسية 8
نشاط المجلس المصري للشئون الخارجية..... 14
سنواتهم فى أمريكا ..... سفير د. السيد أمين شلبي 16
القيادة والتغيير والمسارات فى مطلع ولايته جديدة .... سفير جمال الدين البيومى 20
تنصيب الرئيس بوتين لولاية جديدة صعوبات وتحديات.... سفير د. عزت سعد 26
فى الإنسان وتهديد فضائه الفيزيائي ..... د. علاء عبد الهادي 30
الأجندة الجديدة للسلام.. واقع جديد أم حلم السلام البعيد .. سفير محمد إدريس 34
تشاد بين تحديات الداخل وتنافس الخارج ..... سفير رخـــا أحمد حسن 38
ما بين تمثال الحريه المزعومه والعالم الحر... سفير محمد عبدالمنعم الشاذلى 42
مذكرات دبلوماسى.. الحلقة الأولى ..... سفير يوسف زادة 44
المسرحية الكوميدية «الإسرائيلية» الجديدة.... سفير علاء الدين عبد العليم 48
التعامل مع النفايات.....سفير د. سامح أبو العينين 50
رؤية للحد من إرتفاع نسب ثانى اكسيد الكربون ج (1) .....د. منال متولى 52
التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى والتغلب عليها.....سفير عزت البحيرى 56
إيران والفناء الخلفى..... عيسى بيومى 62
محورية أفريقيا فى النظام الدولى الجديد .....دكتور يوسف حسن 68
التدخل الدولى لإنشاء مناطق آمنة ومراقبة احترام اسرائيل لحماية حقوق الانسان ...سفيرة د.عبير بسيونى 70
دبلوماسية الباندا والشرق الأوسط ..... ميساء جيوسي 74
الذكاء الاصطناعى العاطفى ..... د .علاء مبروك 78
الدبلوماسية الرياضية العالمية دبلوماسية الرياضة والتكنولوجيا ..... زهير عمار 80
قراءة فى كتاب «جنوب السودان من الثورة إلى الدولة» للأستاذ لورنس كورباندي.....د ضيو مطوك دييتق وول 82
قراءة رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين .. تقدمها نادية الريس 88
افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (11) .. سفير عمرو الجويلى 92
المؤشرات الحديثة للدبلوماسية الاقتصادية الدولية....قراءة للملحق الدبلوماسي مروان سعد 94
تقنيات التفاوض فى الدبلوماسية وعقود الأعمال ...قراءة لباحثة الماجيستير بالعلوم السياسية إنجى حسام محمد 96
دراسة في القانون الدولي الاجتماعي ....قراءة للوزير المفوض د.عبد الحميد هانى الرافعى 99
جلسة الدبلوماسية والأمن السيبرانى تبرز دور مصر الرائد فى تطوير القواعد الأممية والأفريقية .. سفير عمرو الجويلى 102
حب الوطن ..... سفير أشرف عقل 102
قرطبة درة الاندلس .. حلم متجدد الرواء .... عادل عبدالصمد 106
قراءة فى التاريخ التونسى..... فؤاد الصباغ 110
فنون تشكيلية ..... سفير فخرى عثمان 112

الدبلوماسى

مجلة شهرية منوعة
تصدر منذ مارس 1992 عن
النادى الدبلوماسى المصرى

أسسها
السفير مصطفى العيسوى

رئيس مجلس إدارة النادى الدبلوماسى
سفير حسين السحرتي

رئيس التحرير
سفير رضا الطايفى

مستشار التحرير
عادل عبد الصمد

المستشار الفنى
جمال عبد النبى

سكرتير تحرير تنفيذى
شادى غالى

أسرة تحرير العدد
سفيـــر أشـــرف عقـــل
سفير د. سامح أبو العينين
سفير عمـــرو الجـــويـلى
مستشار أحمد أبو المجد

توجه المراسلات إلى
رئيس تحرير مجلة «الدبلوماسى»:
مبنى وزارة الخارجية المصرية
ماسبيرو الدور 28 - غرفة 2820
تليفاكس 27735457 202+

diplomatmagazine92@gmail.com
/diplomat.magazine.egypt

جميع الآراء الواردة بالمقالات تعبر عن أصحابها
دون أدنى مسئولية على المجلة، والخرائط المنشورة
توضيحية إلا إذا ذكر غير ذلك